

حرية الصحافة والحق في الحصول علي المعلومات

المصري اليوم

بقلم د. بسيوني حمادة ٢٠٠٧/٩/٢٥

الاتجاه العالمي لدعم حرية الصحافة لا يعني منح الصحفيين ميزة يتمتعون بها دون غيرهم، ذلك أن حرية الصحافة هي حرية المجتمع بأسره حكاما ومحكومين، فالصحفيون لا يمارسون هذا الحق نيابة عن المجتمع، وكأنه فرض كفاية إذا أذاه البعض سقط عن الباقيين، ولكن حرية الصحافة فرض عين يباشره كل فرد ويدافع عنه ويلوذ به في الرخاء كما في الشدة، حرية الصحافة غاية ووسيلة في آن واحد، هي غاية، لأن الإنسان بدونها يفقد جوهر إنسانيته ويكاد يتساوي مع غيره من المخلوقات الأخرى غير الأدمية،

وهي وسيلة، لأنها العامل الأهم لتحقيق التنمية بمفهومها المعاصر، فلا أمل في تحقيق التنمية بدون حرية الصحافة، والمتأمل لحركة التاريخ يصل إلي فناعة تؤكد حقيقة التلازم بين حرية الصحافة والانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم، وهذا التلازم يشير إلي علاقة سببية لا مجرد ترابط أو تزامن بين المتغيرين، فالأمم تتقدم أو تتأخر نتيجة لحرية الصحافة أو انعدامها، وإن شئنا الدقة قلنا إن التقدم أو التخلف هو نتيجة لحرية المجتمع الذي يتخذ من الصحافة وسيلة للتعبير عن قضاياهم وهمومهم وتطلعاتهم.

التنمية لا تتحقق إلا بمقاومة الفساد ما ظهر منه وما بطن، واقتلعه من جذوره وهو ما لا يتم إلا في ظل صحافة حرة وصحفيين أحرار لديهم القدرة علي نشر الحقائق علي الرأي العام، وتركيز الاهتمام علي مواطن الضعف في أداء المؤسسات العامة، وتعرية الشخصيات الفاسدة أمام الرأي العام لمحاسبتها سياسيا وجنائيا،

يؤكد ذلك إحدي الدراسات العلمية التي اعتمدت علي بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية لمدة عشر سنوات في ١٣٠ دولة، وانتهت إلي أن مزيداً من الحريات الصحفية يقود بالضرورة إلي إنقاص حجم الفساد بجميع صورته الكبر منه والصغير، والعكس أيضاً صحيح، حيث يعم الفساد ويزدهر مع كبت الحريات الصحفية،

ولذلك لم يكن غريباً أن يؤكد رئيس البنك الدولي السابق علي حقيقة أن حرية الصحافة ليست ترفاً، ولكنها الطريق الأمثل لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة، إلا أن العمل الصحفي يخرج عن التوازن المطلوب إذا اقتصر علي تقديم الصورة السلبية التي وإن كانت في غاية الأهمية، إلا أنها تنافي الواقع، فهناك في كل الأحوال مخلصون، وهناك في كل الأحوال نماذج إيجابية علي مستوي المؤسسات والأفراد، وهناك إنجازات وإيجابيات مشرفة تقضي حرية الصحافة بتقديمها للمجتمع عملاً بمبدأ التوازن في العرض،

والأمانة في المعالجة، والموضوعية في إصدار الأحكام، إن حرية الصحافة لا تعني أن يكون هم الصحفي هو مجرد اصطيد السلبيات وتجاهل الإيجابيات، ذلك أن بعث الأمل لدي الشباب وحفز الرأي العام علي المشاركة في الحياة العامة، وتقديم الحلول العملية للمشكلات المزمنة، وطرح البدائل للسياسات، والابتعاد عن التجريح الشخصي، واحترام قواعد التعامل وأخلاقيات المهنة، وحق الاختلاف في الرأي يحيل الصحافة والصحفي معا إلي قيمة سامية وأداة فعالة في التنمية، حيث يرتفع معدل توزيعها،

واحترام القارئ لها، فلا حرية صحفية دون مسؤولية، وإلا تحولت إلي فوضى، وأصبحت وسيلة للهدم لا للبناء، وأداة للتخلف لا للتقدم. الوجه الآخر للحرية إذا هو المسؤولية التي تقترب بتحري الدقة في تناول الخبري، وتوخي الصدق في العرض، والنزاهة في القصد، والموضوعية في التقييم، والمحافطة علي الخصوصية، إلا ما يتعلق بالشخصيات العامة من حيث تأثير القرارات التي تتخذها علي الغير،

والفصل الدقيق بين الخاص والعام لدي الشخصيات العامة أمر في غاية الدقة والصعوبة، والمعيار هو أثر السلوك الشخصي علي حياة ومستقبل الغير، فإذا كان هذا السلوك ذا طبيعة شخصية لا تمس الغير، فإن تناوله يمثل انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة التي تكفلها قوانين ومواثيق الصحافة حتي في أكثر دول العالم

تقدما، أما إذا كان التصرف الخاص، أو الحالة الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للشخصية العامة، مما يؤثر علي حاضر ومستقبل الغير، فإن تجنب الصحافة له يعد إخلالا بوظيفتها الرقابية، وحرمانا لحق المجتمع في المعرفة وما يترتب عليها من مواقف وقرارات لا يمكن أن تتخذ علي نحو سليم في غياب القدر المعقول والدقيق من المعلومات.

الإشكالية التي تواجه الصحافة في المجتمعات النامية وتضطر البعض من الصحفيين إلي تناول غير المسؤول للجوانب الشخصية للشخصيات العامة هي غياب قانون «الحق في الحصول علي المعلومات»، وأمل أن يكون هذا القانون من بين أولويات المشرع في الدورة البرلمانية القادمة ليس فقط من أجل تعزيز حق الصحافة في الوصول للمعلومات، وحق المجتمع في المعرفة، بل من أجل إدارة علمية للشائعات، فالحقائق تطرد أنصاف الحقائق والشائعات من سوق المعلومات، وفي غياب هذا القانون يستهلك الرأي العام المصري حاليا ما يقرب من ٨٠% من المادة الخيرية للصحف القومية والحزبية والخاصة منقوصة، وفي أحسن الأحوال مشوهة، وفي أسوأ الظروف لا تمت للواقع بصلة،

وفي مثل هذه الحال تعمل الصحافة كمزرعة لنمو وتربية الشائعات، حيث تبدأ صغيرة ولا تجد من يقاومها في الصغر فتنتشر كالنار في الهشيم، وأي محاولة لوأدها لا تجدي، لأن أبسط قواعد علم اقتصاديات المعلومات تقول في «غياب وندرة المعلومات الصحيحة، تصبح الأكاذيب والشائعات حقائق لدي رأي عام متعطش للمعرفة»،

إن الشائعات حول الحالة الصحية للرئيس مبارك - أطال الله في عمره ومتعته بالصحة - تحتم المزيد من الحرية الصحفية بإتاحة الفرصة لكل صحفي للحصول علي المعلومات ونشرها، وتجرىم سلوك المصادر الصحفية التي تنتهك هذا الحق قبل تجريم سلوك الصحفي الذي يحاول الوصول للحقيقة دون جدوي فيضطر إلي التكهن، أو الاختلاق والتلوين،

في هذه الحالة لن تقتصر مهمة لجنة الممارسة الصحفية بالمجلس الأعلى للصحافة علي رصد انتهاك الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي بل الأهم هو رصد انتهاك المسؤولين والمصادر الصحفية لقانون الحق في الوصول للمعلومات.